نسخة وورد

اللمعات في العقائد
وهو تهذيب مع زيادات وتوضيح لكتاب
(لُـمَع الأدلَّة في عقائد الملَّة)
لإمام الحرمين الجويني

تأليف
الأستاذ العلامة المحقق المدقق
سعيد فودة
حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي وهو حسبي وكفى

الحمد لله العليم، القاهر الحكيم، الذي وجب له القِدَمُ، واستحال في تعاليه تجويزُ العَدَمِ، والصلاةُ على النبيِّ مبيد الباطل، وموضح الحق بواضحات الدلائل.

العالَمُ
ودلالته على وجود الخالق

العالم هو كل موجود سوى الله تعالى، وهو مشتق من العلم والعلامة؛ لأنه علامة دالَّةٌ على وجودِ الربِّ سبحانه وتعالى.

وبالمشاهدة نعلم بوجود الجوهر وهو المتحيز، وأيضاً العَرَضِ وهو ما يقوم بالجوهر كالألوان والطعوم والروائح والعلوم والقُدَرِ والإرادات الحادثة وأضدادها والحياة والموت.

وبالعقل علمنا أن الموجود إمَّا قديم وهو الذي لا أول لوجوده، أو حادث وهو الذي لوجوده أولٌ.

وبالنظرِ الصحيح نتوصل إلى قواعد مهمة:

-**الأعراض ثابتة**: ودليلها أن العاقل إذا رأى جوهراً ساكنا ثمَّ رآه متحركاً، فقد أدرك التفرقة الضرورية بين هاتين الحالتين، وتلك التفرقة لا تخلو إما أن ترجع إلى معنى زائد على الجوهر أو إلى ذات الجوهر .

ومن المستحيل أن يقال بالثاني، لأن الجوهر في الحالتين متحد، والشيءُ لا يخالف نفسه فلا يقع الافتراق إلا بين ذاتين. ويلزم من هذا أن التفرقة راجعة إلى معنى زائد على الجوهر. وذلك هو عَرَضٌ مما ادعيناه. وفي هذا دليلٌ على ثبوت جنس الأعراض. وبنفس الطريق يمكن إثبات باقي الأعراض.

-**الأعراض حادثة**: لأنا نرى الأعراض المتضادَّةَ تتعاقب على مَحالِّها، فنستيقن حدوث الطارئ منها، من حيث وُجِدَت ونعلم حدوث السابق منها من حيث عُدِمَتْ، إذ لو كانت قديمة لاستحال عدمها، لأن القِدَمَ ينافي العدمَ، وإنَّ ما ثبت له القِدَمُ استحال عليه العَدَمُ.

-**الأعراضُ والجواهرُ متلازمان**: فيستحيل تعَرِّي الجواهر عن الأعراض بدليل أن الجواهر شاغلة للأحياز، وبالاضطرار نعلم أنَّها لا تخلو عن كونها مجتمعة أو مفترقة، وذلك يقضي باستحالة خلوها عن

الاجتماع والافتراق، وهما عَرَضانِ، وكذلك نعلم ببديهة العقول استحالة تَعَرِّي الأجسام عن الحركة والسكون معاً، وهذا يوضح استحالةَ تعري الجواهر عن الأعراض.

- **يستحيل وجود حوادث لا أول لها**: والدليل عليه أن حقيقة الحادث ما له أول، ومهما كانت الحوادث كثيرة العدد فكل منها له أول، وجميعها أيضا له أول، فالحكم الثابت هنا أعطي للمجموع؛ لأن المجموع هنا عبارة عن آحاد متمايزة فلم يتشكل منها مع بعضها البعض ماهية جديدة لتُعْطَى حكماً جديداً. فهي مجموع من حيث التصور الذهني، وآحاد في الخارج، فيبقى لها حكم الآحاد، وهذا الكلام صحيح سواءاً كانت الحوادث مرتبة أو لا.

-ويلزم مما سبق أن الجواهر لا تسبق الأعراض الحادثة، وما لا يسبق الحادثَ حادثٌ بالاضطرار.

وبناءا على ما سبق من القواعد نقول: العالم عبارة عن أجسام لا تخلو عن أعراض، وهذا ثابت بالمشاهدة والنظر كما سبق، وما لا يخلو عن الأعراض التي هي حادثة في أصلها فهو حادث، فينتج أن العالم حادث.

وبما أن العالم حادث، فإن وجوده ممكن كما أن عدمه ممكن، لأنه قبل وجوده كان عدماً، فوجوده ليس واجباً، فلما اتصف بالوجود مع تساوي الأمرين بالنسبة إليه علمنا بالضرورة وجوب وجود مُخَصِّصٍ رجَّحَ وجودَه على عدمه، ويجب أن يكون هذا المخصص غير العالم بالضرورة.

ومخصص العالم يستحيل أن يكون علَّةً وإلا لزم أن العالم قديم، وقد تبين فسادَهُ.

ومُخَصِّصُ العالم يستحيل أن يكون طبيعةً كما صار إليه الطبائعيون، لأن تلك الطبيعة لا تخلو إما أن تكون قديمة أو حادثة، فإن كانت قديمة لزم قدم آثارها، فإن الطبيعة عند مثبتها لا اختيار لها، وهي توجب آثارها عند ارتفاع الموانع، وهذا باطل، كيف وقد صحَّ حدوث العالم ؟! وإن كانت الطبيعة حادثة افتقرت إلى طبيعة أخرى ثم الكلام في هذه كالكلام في تلك، وينساق هذا القول إلى إثبات حوادث لا أول لها، وقد بيَّنَّا بطلانه.

فوضح بذلك أن مخصص العالم صانع مختار موصوف بالاقتدار والاختيار، وقد وجب إثبات الاختيار له لأن الفاعل ثلاثة :فاعل بالعلة وفاعل بالطبيعة وفاعل بالاختيار، وقد ثبت بطلان الأولين، فنتج صحة الثالث.

صفات الصانع

صانع العالم أزلي الوجود، قديم الذات، لا مفتتح لوجوده ولا مبتدأ لثبوته، والدليل عليه: أنه لو كان حادثا لشارك الحوادث في الافتقار إلى محدث، ثم الكلام في محدثه ينزل منزلة الكلام فيه ويتسلسل القول، ويؤدي ذلك إلى إثبات حوادث لا أول لها، وقد سبق بطلان ذلك .

صانع العالم حيٌّ عالم بجميع المعلومات قادر على جميع المقدورات، فإننا ببداهة العقول نعلم استحالة صدور الأفعال من العاجز عنها، وكذلك يستيقن كل لبيب أن الأفعال المحكمة المتقنة الواقعة على أحسن ترتيب ونظام وإتقان وإحكام، لا تصدر إلا من عالم بها.

وإذا ثبت كون صانع العالم عالماً قادراً، فبالاضطرار يعلم كونه حيًّاً، إذ يستحيل أن يتصف بالعلم والقدرة ميّتٌ أو جماد، وتجويز ذلك مراغَمَةٌ وعناد.

صانع العالم مريد على الحقيقة عند أهل الحق، ولا يغني كونه عالما عن كونه مريداً، وإلا لأغنى عن كونه قادرا وليس كذلك، ويستحيل أن تكون إرادته حادثة وإلا لافتقرت إلى إرادة أخرى لحدوثها، ثم يؤدي إثبات ذلك إلى إثبات إرادات لا نهاية لها، فالباري إذن متصف بكونه مريدا بإرادة قديمة أزلية .

صانع العالم سميع بصير متكلم، إذ قد ثبت كونه حياً والحي لا يخلو عن الاتصاف بالسمع والبصر والكلام وأضدادها، وأضدادها نقائص، والربُّ سبحانه وتعالى يتقدس عن سمات النقص .

صانع العالم باق واجب الوجود، إذ قد ثبت بما قدمناه قِدَمُهُ، والقديم يستحيل عدمه باتفاق من العقلاء، وذلك يصرح بكونه باقياً مستمرَّ الوجود .

صانع العالم واحد عند أهل الحق، والواحد الحقيقي هو الذي لا ينقسم والله واحد في ألوهيته وفي صفاته وفي أفعاله وفي ذاته. والدليل على الوحدانية:

أنا لو قدرنا إلهين اثنين وفرضنا عَرَضَيْنِ ضدين، وقدرنا إرادة أحدهما لأحد الضدين وإرادة الثاني للثاني، فلا يخلو من أمور ثلاثة: إما أن تنفذ إرادتهما أو لا تنفذ إرادتهما أو تنفذ إرادة أحدهما دون الآخر .

ونفاذ إرادتهما محال لاستحالة اجتماع الضدين. واستحال أيضا ألا تنفذ إرادتهما لتمانع الإلهين، وخلو المحل القابل عن كلا الضدين، فإذا بطل القسمان تعين الثالث، وهو أن تنفُذَ إرادة أحدهما دون الآخر، فالذي لا تنفذ إرادته فهو المغلوب المقهور المستكره والذي نفذت إرادته فهو الإله القادر على تحصيل ما يشاء.

ويستحيل أن يتوافقا أبداً، فإن وجود أحدهما ووجود صفاته يستحيل أن يكون سبباً في منع الثاني من أن يريد ما يصح إرادته عند تقدير الانفراد وإلا لزم عجز أحدهما أو كليهما، وهذا باطل.

ويستحيل أن يتوافقا أبداً على سبيل الاقتسام وإلا لزم عدم تعلق الإرادة بقسم من الممكنات الواجب تعلقها بها، وذلك مضمون قوله تعالى: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)، أي لتناقضت أحكامهما عند تقدير القادرين على الكمال.

صانع العالم عالم بعلم قديم قادر بقدرة قديمة حيٌّ بحياة قديمة، ولا معنى للعلم إلا كون العالم عالما، وهكذا، وهذا القدر الضروريٌّ.

الباري تعالى متكلم، وكلامه قديم أزلي لا مبتدأ لوجوده، وذهب المعتزلة والزيدية والإمامية والخوارج إلى أن كلام الله تعالى حادث .

وامتنعت طوائف من هؤلاء من إطلاق القول بكونه مخلوقا، فسمَّوه حادثاً ومحدثاً، وأطلق المتأخرون من المعتزلة قولهم بكونه مخلوقاً.

والدليل على قدم كلام الله تعالى أنه لو كان حادثا، لم يَخْلُ من أمور ثلاثة: إما أن يقوم بذات الباري تعالى أو يقوم بجسم من الأجسام، أو يقوم لا بمحل .

وقد بطل قيامه؛ به إذ يستحيل قيام الحوادث بذات الباري تعالى، فإن الحوادث لا تقوم إلا بحادث. وبطل قيامه لا بمحل، فإن الكلام الحادث عرض من الأعراض ويستحيل قيام الأعراض بأنفسها، إذ لو جاز ذلك في ضرب منها لزم في سائرها.

الكلام الحقيقي شاهداً، حديث النفس، وهو الذي تل عليه العبارات المتواضع عليها، وقد تدل عليه الخطوط والرموز والإشارات، وكل ذلك أمارات على الكلام القائم بالنفس، ومن الشواهد على ذلك من كتاب الله عزَّ وجلَّ في الإخبار عن المنافقين قوله تعالى: ((إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله)) الآية، ونحن نعلم أنَّ الله تعالى لم يكذبهم في إقرارهم وإنما يكذبهم في ما تجنه سرائرهم وتكنه ضمائرهم .

إذا ثبت أن القائم بالنفس كلام، وليس هو حروفاً منتظمة ولا أصواتاً مقطعة من مخارج الحروف، فليستيقن العاقل أنَّ الكلام القديم ليس بحروف ولا أصوات ولا ألحان ولا نغمات، فإن الحروف تتوالى وتترتب، ويقع بعضها مسبوقا ببعض، وكل مسبوق حادث.

وكلام الله تعالى مقروء بألسنة القراء محفوظ بحفظ الحفظة مكتوب في المصاحف على الحقيقة، والقراءة أصوات القارئين ونغماتهم، وهي من الأفعال التي يؤمر بها وينهى عنها ويثاب عليها، وقد يعاقب على تركها .

وكلام الله تعالى هو المعلوم المفهوم منها، والحفظ صفة الحافظ والمحفوظ كلام الله عزّ وجلَّ.

والكتابة أحرف منظومة وأشكال مرقومة وهي حوادث، والمفهوم منها كلام الله تعالى، كما أن الله تعالى معلوم مذكور، وهو غير ذكر الذاكرين وعلم العالمين.

ما يستحيل في أوصاف الباري تعالى

وجملة القول فيه أن كل ما يدل على الحدوث وعلى سمة النقص فالربُّ يتعالى ويتقدس عنه، فكل صفة في المخلوقات دلَّ ثبوتها على مُخَصِّصٍ يُؤْثِرُها ويريدها ولا يعقل ثبوتها دون ذلك، فهي مستحيلة على الإله، فإنها لو ثبتت له لدلت على افتقاره إلى مخصص دَلالَتها في حق الحادث المخلوق.

فمن انتهض لطلب مدبره فإن اطمأنَّ إلى موجود انتهى إليه فكره فهو مُشَبِّهٌ، وإن اطمأنَّ إلى النفي المحض فهو معطِّل، وإن قطع بموجود واعترف بالعجز عن درك حقيقته فهو موحِّدٌ.

وقد اشتبه الأمر على أقوام وقوفاً مع الأمور العادية وتمسكاً بما توهموه ظواهر نصوص شرعية، فقال قوم بالجهة وقال آخرون بالجسمية، ويلزم منهما الحلول والاتصال أو الانفصال، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

وأجاب أكثر السلف من أئمتنا بأن الله تعالى منزه عن صفات الحوادث مع تفويض هذه النصوص اليه تعالى إيثارا للطريق الأسلم، وأمّا من تلاهم من العلماء فأجاب أكثرهم بتعيين محامل صحيحة إبطالا لمذهب الضالين وإرشادا للقاصرين، نظراً إلى الطريق الأحكم .

والحاصل أنه لا بُدَّ من تأويلٍ، إلا أن الخلف عينوا المحامل فتأويلهم تفصيلي، وتأويل السلف إجماليٌّ.

الربُّ سبحانه وتعالى يتقدس عن قبول الحوادث، واتفق على ذلك أهل الملل والنحل، وخالف إجماع الأمة طائفة نبغوا من سجستان لقبوا بالكرامية فزعموا أن الحوادث تطرأ على ذات الباري تعالى عن قولهم، وهذا نصُّ مذهب المجوس .

والدليل على استحالة قيام الحوادث بذات الباري تعالى أنها لو قامت به لم يَخْلُ عنها، وما لم يخل عن الحوادث حادث .

إرادة الله تعالى وإرادة العبد

الحوادث كلها تقع مرادة لله تعالى نفعها وضرها خيرها وشرها.

فلما دللنا على أن الربَّ سبحانه وتعالى خالق لجميع الحوادث، ترتب على ذلك أنه مريد لما خلق، قاصد إلى إبداع ما اخترع.

وقد قضت العقول بأن قصور الإرادة وعدم نفوذ المشيئة من أصدق الأمارات الدالة على سمات النقص والاتصاف بالعجز والقصور. ومن ترشَّح للملك ثم كان لا ينفذ مراده في أهل مملكته عُدَّ ضعيف المِنَّةِ، ومضاع الفرصة، فإذا كان ذلك يزري على من ترشح للملك فكيف يجوز ذلك في صفة ملك الملوك ورب الأرباب.

وقد أجمع سلف الأمة وخلفها على كلمة لا يجحدها مُعْتَزٍ إلى الإسلام، وهي قولهم "ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن"، والآيات الشاهدة لأهل الحق لا تحصى كثرة، منها قوله تعالى: ((ولو شاء الله لجمعهم على الهدى))، ومنها قوله تعالى: ((فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام، ومَنْ يُرِدْ أن يُضِلَّه يجعل صدره ضيقاً حرجاً)).

رؤية الله تعالى

مذهب أهل الحق أن الباري تعالى مرئي ويجوز أن يراه الراؤون بالأبصار، والدليل على جواز الرؤية عقلا أنّ الربَّ سبحانه وتعالى موجود وكل موجود مرئي .

وبيان ذلك أنّا نرى الجواهر والألوان، فإن رئي الجوهر لكونه جوهراً لزم ألا يُرَى العرض، وإن رُؤِيا لوجودهما لزم أن يرى كل موجود.والباري سبحانه موجود، فصحَّ أن يُرى .

ولا يقال إنما يُرَى ما يُرَى لحدوثه، والربُّ سبحانه أزليٌّ قديم الذات فلا يُرَى. فإنَّا نقول :الحدوث ينبئ عن موجود مسبوق بعدم، والعدم السابق لا يصحح الرؤية، فانحصر التصحيح في الوجود. فدلَّ هذا على أنَّ كل موجود صحَّ أن يُرَى .

ويُستَدَلُّ على جواز الرؤية وأنها ستكون في الجنان وعداً من الله وصدقاً وقولا منه حقا بقوله تعالى: ((وجوه يومئذٍ ناضرة إلى ربها ناظرة))، والنظر إذا عُدِّيَ بإلى اقتضى رؤية البصر.

الربَُّ والخلق

الرب سبحانه وتعالى متفرد بخلق المخلوقات فلا خالق سواه ولا مبدع غيره، وكل حادث فالله تعالى محدثه، والدليل على تفرد الرب تعالى بالخلق قوله تعالى: ((أفمن يخلُقُ كمن لا يخلُقُ أفلا تذكرون))، وجه الاستدلال بالآية أن الله تعالى تمدَّح بالخلق وأثنى على نفسه بذلك ولو شاركه فيه غيره، لبطلت فائدة التمدح .

وكذلك يستدل بقوله تعالى: ((الله خالق كلِّ شيء فاعبدوه))، وقوله تعالى: ((قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار)).

ثم الدليل من حيث العقل على أن الربَّ تعالى منفرد بالإيجاد والاختراع أن الأفعال دالة على علم فاعلها، والأفعال الصادرة من العباد لا يحيطون بمعظم صفاتها، ولو كانوا خالقين لها لكانوا محيطين بجملة صفاتها.

العبد غير مجبر على أفعاله، بل هو قادر عليها مكتسب لها، والدليل على إثبات القدرة للعبد أن العاقل يفرق بين أن ترتعد يده وبين أن يحركها قصداً. ومعنى كونه مكتسبا أنه قادرٌ على فعله وإن لم تكن قدرته مؤثرة في إيقاع المقدور. وذلك بمثابة الفرق بين ما يقع مرادا وبين ما يقع غير مراد، وإن كانت الإرادة لا تؤثر في المراد.

لا يجب على الله تعالى شيء. وما أنعم به فهو فضل منه. وما عاقب به فهو عدلٌ منه. ويجب على العبد ما يوجبه الله تعالى عليه، ولا يستفاد بمجرد العقول وجوب شيء، بل جميع الأحكام المتعلقة بالتكليف متلقاة من قضية الشرع وموجب السمع .

والدليل على أنه لا يجب على الله شيء: أنَّ حقيقة الواجب ما يستوجب اللوم بتركه، والرب سبحانه وتعالى يتعالى عن التعرض لذلك.

النبوات

الرسالة سفارة العبد بين الله وبين ذوي الألباب من خليقته ليزيح بها عللهم فيما قصرت عنه عقولهم من مصالح الدنيا والآخرة.

لله تعالى أن يرسل الرسل، ويبعث الأنبياء مبشرين ومنذرين فبعثة الأنبياء جائزة، وفيها حكمة وعاقبة حميدة .

وأنكرت البراهمة النبوة ومنعوا جواز انبعاث الرسل وقالوا:إن جاءت الرسل بما يُدرَك عقلاً، لم يكن في إرسالهم فائدة، وكان في قضايا العقول مندوحة عن غيرها، وإن جاءت الرسل بما لا يدرك عقلا فلا يقبل ما يخالف العقل .

قلنا: الشرع يرشد إلى ما لا يستدرك بمحض العقول، ولا يرد بما يقضي العقل بخلافه، وإن لم يكن في إرسال الرسل استحالة أو خروج عن الحقيقة فيجب الحكم بجوازه.

فالرسول هو إنسان بعثه الله تعالى بشرع إلى الخلق لتبليغ ما أوحاه إليه، والنبي هو إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ ما أوحاه إليه، ويكون مأموراً باتباع شرع رسول قبله، وقد يقال بالترادف وهو حسن أيضاً.

المعجزة ووجه دلالتها

إنما يثبت صدق مدعي النبوة بالمعجزات وهي أفعال الله تعالى الخارقة للعادة المستمرة، وظاهرها على حسب دعوى النبوة .

فالنبي يتحدى قومه ويظهر الله تعالى المعجزة على يدي الرسول والنبي، فيعجز عن الإتيان بأمثالها الذين يتحداهم النبي .

ووجه دلالتها على صدق النبي أنها تنزل منزلة التصديق بالقول.

ونظيرها في الشاهد، أن يتصدى ملك للناس ويأذن لهم بالولج عليه، فلما احتفوا به وأخذ كل مجلسه، قام لأهل الجمع قائم وقال يا أيها الملأ إني رسول الملك إليكم، وقد ادعيت الرسالة بمرأى منه ومسمع، وآية الرسالة أن الملك يخالف عادته ويقوم ويقعد إذا استدعيته. ثم يقول: يا أيها الملك صدقني وقم واقعد، فإذا فعل الملك ما استدعاه منه كان ذلك تصديقا نازلا منزلة قوله: صدَقْتَ .

نبوَّةُ محمد صلى الله عليه وسلم

الدليل على ثبوت نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم المعجزات.

ومن آياته القرآن وفيه من وجوه الإعجاز، منها ما اختص به من الجزالة والنظم الخارج عن جميع أساليب وأوزان العرب. وتحدى العرب بأن يعارضوا سورة منه وذكر أنهم لو عارضوها لبطلت دعواه، وانكف عن التعرض لهم. فحاولوا معارضته وهم اللدّ البلغاء واللسن الفصحاء في نيِّفٍ وعشرين سنة فلم يتأتَّ لهم معارضة.

ومن وجوه الإعجاز اشتمال القرآن على قصص الأولين مع القطع بأن النبي عليه السلام كان أميا لا يقرأ ولا يكتب، ولم يعهد في جميع زمانه متعاطيا لدراسة كتب الأولين وتعلمها، ولم يسبق له نهضة يتوقع في مثلها دراسة الكتب .

ثم اشتمل القرآن على غيوب متعلقة بالمستقبل كما اتفق إنباء القرآن عنها.

وسيرته المطهرة وأحواله عليه السلام قبل النبوة وبعدها وخلقه العظيم وبيانه للمعارف الإلهية والدقائق الحكمية التي يعجز عنها أفاضل الحكماء مع أنه نشأ بين قوم غلبت فيهم الجهالة، إلى غير ذلك من شمائله الكريمة التي تبهر الألباب هي أقوى دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم.

ولرسول الله عليه الصلاة والسلام آيات ومعجزات سوى ذلك، كانفلاق القمر وتسبيح الحصى وإنطاق العجماء، ونبع الماء من بين الأصابع ونحوها .

الشرعيات

كل ما جوّزه العقل وورد به الشرع وجب القضاء بثبوته .
فمما ورد الشرع به عذاب القبر وسؤال منكر ونكير وردّ الروح إلى الميت في قبره.
ومنها الصراط والميزان والحوض والشفاعة للمذنبين، كل ذلك حق.
والجنة والنار مخلوقتان في وقتنا.

الإمامة

لا يصلح للإمامة إلا من تجتمع فيه شرائط:
أحدها أن يكون قرشيا، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأئمة من قريش.
والآخر أن يكون مجتهداً من أهل الفتوى وأن يكون ذا نجدة وكفاية وتَهَدٍّ لسياسة الأمور وإيالتها، وأن يكون حرّاً ورعاً في دينه.
وأمير المؤمنين من بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ثم عليّ رضي الله عنهم أجمعين .

وما نصَّ النبي عليه السلام على إمامة أحد بعده وتوليته إذ لو نصَّ على ذلك لظهر وانتشر كما اشتهرت تولية رسول الله صلى الله عليه وسلم سائر ولاته كما اشتهر كلُّ أمر خطير .

وإذا ثبت أن الإمامة لم تثبت نصاً لأحد، دلَّ أنها ثبتت اختياراً.

وإقامة الخلافة واجبة على الناس لا على الله، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: ((من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية)).
ولأن الأمة قد جعلوا أهم المهمات بعد وفاة النبي عليه السلام نصب الإمام حتى قدموه على الدفن، وكذا بعد موت كلِّ إمام .
ولأن كثيرا من الواجبات الشرعية يتوقف عليه، فالمسلمون لا بدَّ لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم وإقامة حدودهم وسدِّ ثغورهم وتجهيز جيوشهم، وأخذ صدقاتهم، وقهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق

وإقامة الجمع والأعياد وقطع المنازعات الواقعة بين العباد، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وتزويج الصغار والصغائر الذين لا أولياء لهم، وقسمة الغنائم ونحو ذلك من الأمور التي لا يتولاها آحاد الأمة.

ولا يجوز الاكتفاء بذي شوكة في كل ناحية لأنه يؤدي إلى منازعات ومخاصمات مفضية إلى اختلال أمر الدين والدنيا كما يشاهد في زماننا هذا.

ولا يكفي ذو شوكة له الرئاسة العامة إماما كان أو غير إمام فإنه قد يحصل بعض النظام من أمور الدنيا ولكن يختل أمر الدين وهو المقصود الأهم والعمدة العظمى .

ومعاوية وإن قاتل عليّاً فإنه كان لا ينكر إمامته، وكان مخطئاً، وعليٌّ رضي الله عنه متمسك بالحق.

والمسلمون كانوا لا يقدمون للإمامة أحداً تَشَهِّياً منهم، وإنما قدموا من قدموه لاعتقادهم كونَه أفضلَ وأصلح للإمامة من غيره .

والله الموفق

وليس لنا وراء الله غاية ولا مذهب